الأطيان فى القطر المصرى

مصر وان كانت بلادا زراعية من قديم الزمن الا أنمساحة أراضيها القابلة للزراعة لم تزد عن ٨ر٠٠٦ر٠٠٠ فدان من ذلك في الوجه البحرى ٥ر١٩١ر٠٠٠ وفي الوجه القبلى ٢ر٨١٥ر٠٠٠ وليست جميع هذه الاطيان تزرع فى الوقت الحاضر بل هى تشمل أيضا الاراضى التى يمكن أن تزرع لو أصلحت وما لا يمكن زرعه من الترع والمصارف والجسور والبرارى والرمال وما أشبه .

ومساحة الاطيان المزروعة في الوجه البحرى تبلغ ٣ر٠١٣ر٠٠٠ فدان يجنى منها محصولان في العام أو ما يعادل غلة ستة ملايين فدان وغير المزروعة ٢ر١٧٨ر٠٠٠ فدان واذا توافرت المياه لها وزرعت جنى منها محصولان في العام وبلغت جملة غلتها ما يعادل غلته أربعة ملايين وثلثمائة ألف فدان .

وفي الوجه القبلى تبلغ المساحة المزروعة ٢ر٢١٩ر٣٠٠ فدان منها ١ر٢٠٠ر٠٠٠ فدان تروى رى حياض وتغل محصولا واحدا و١ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون فدان تروى ريا صيفيا وتغل محصولين فتكون جملة غلتها ما يعادل ثلاثة ملايين وما ئتى ألف فدان (٣ر٢٠٠ر٠٠٠) . وفي الوجه القبلى ٥٩٥ر٧٠٠ فدان تصلح للزراعة ولكنها لا تزال بورا ومعظمها واقع في مديرية الفيوم فاذا تيسر لها وللمليون ومائتى ألف فدان (١ر٢٠٠ر٠٠٠) التى تروى رىحياض الآن المياه الصيفية اللازمة صار يجنى منها محصولان وبلغت غلتها كلها ما يعادل غلة (٢ر٦٠٠ر٠٠٠) مليونين وستمائة ألف فدان

وتصبح غلة أطيان القطر المصرى كله ما يعادل (١٥ر٤٠٠ر٠٠٠) خمسة عشر مليونا وربعمائة ألف فدان وهو منتهى ما يمكن أن تبلغه الزراعة في معرض التقدم والتوسع .

ونسبة أراضى مصر المزروعة تبلغ نحوا من ٦٥ ١/٣ في المائة من مجموع أراضيه القابلة للزراعة . وغير المزروعة تبلغ نحو ٣٤ ٢/٣ في المائة أى أن ثلث الاراضى غير صالح تماما للزرع لان مياه النيل التى هى عماد الثروة غير كافية لذلك في الوقت الحاضر .

وباصلاح هذا المقدار وتجفيف بعض البحيرات تبلغ الاراضى الزراعية بمصر الحد الذى لا يمكن أن تتعداه لان على جانبى الوادى جبالا لا تعلو المياه اليها والجانب الغربى من الوجه البحرى صحارى قاحلة لا يحتمل أن يزرع منها الا ما جاور الاراضى الزراعية .

ونسبة أراضى الوجه البحرى المزروعة تبلغ نحو ٥٨ في المائة من مجموع أراضيه القابلة للزراعة وغير المزروعة تبلغ نسبتها نحو ٤٢ في المائة .

أما نسبة الاراضى المزروعة في الوجه القبلى فتبلغ نحو ٧٨ ٣/٤ في المائة وغير المزروعة ٢١ ١/٤ في المائة و٨٥ فى المائة من مجموع مساحة الوجه القبلى توجد غربى النيل أى على الشط الايسر منه و١٥ في المائة منها توجد شرق النيل أى بالشط الايمن منه .

وقد يستغرب كيف أن الاراضى الزراعية في الوجه القبلى غالبيتها بالبر الايسر وليست بالبر الايمن ولكن يزول هذا الاستغراب اذا علم أن قدماء المصريين وجهوا اهتمامهم في بادىء الامر الى اصلاح الجهة الغربية من النهر ثم لما ازدحمت الجهة الغربية بالسكان وكثر الطلب على الاراضى قاموا باصلاح الجهة الشرقية .

ونسبة الاراضى المزروعة بالمنوفية أكثر منها فى أى مديرية أخرى من مديريات القطر اذ تبلغ ٩١ في المائة من مجموع مساحتها وغير المزروعة ٩ في المائة فقط وتليها بنى سويف وأسيوط اذ تبلغ نسبتها فيهما (٨٦ ٣/٤ في المائة) ثم جرجا (٨٤ ١/٢ في المائة) فالقليوبية (٨٢ ٢/٣

فى المائة) فقنا (٨١ في المائة) فالمنيا (٧٩ في المائة) فالدقهلية (٧٦ ٢/٣ في المائة) فالفيوم (٧٢ ١/٢ في المائة) فالجيزة (١٦ ٣/٤ في المائة) فالغربية (٥٦ ٢/٣ في المائة) فالبحيرة (٥٣ فى المائة) فأسوان (٥٢ ١/٤ في المائة) فالشرقية ٤٣ في المائة) .

ونسبة الاراضى غير المزروعة هى بنسبة عكسية لما تقدم فالشرقية توجد فيها أكبر مساحة غير مزروعة وتليها أسوان وهلم جرا .

تقسيم الاراضى الزراعية :

تنقسم الاراضى الزراعية في مصر الى أربعة أقسام (على حسب تقسيم ويلكوكس) :

الاول — أرض طينية سوداء ثقيلة ذات عمق يزيد على ٦ أو ٧ أمتار وهى خصبة جدا وتوافق زراعة القطن وهى بطيئة الضرر جدا بالرشح والتشبع ولكن اذا تلفت كان من الصعب اصلاحها وقلما نجد أن هذه الاراضى تلفت من الرى الثقيل الا في بعض الاماكن التى يكون فيها منسوب ماء الترع مرتفعا عن الارض طول السنة .

الثانى — والقسم الثانى كالاول الا أن عمقه يروح بين متر وثلاثة أمتار أسفلها طبقة رملية وقبل استعمال الرى الثقيل فى هذه السنين الحديثة كانت هذه الاراضى تروى صيفا وشتاء بمياه الآبار التى كانت منتشرة فيها وفي الاماكن التى حفرت فيها الترع وكان منسوب مياهها أعلا من أرض الزراعة ابتدأت أراضيها في التلف بدرجة محسوسة ولكن في الاماكن التى منسوب مياهها (أثناء الشتاء والصيف) ينخفض مترين عن سطح أرض الزراعة قد علا مستوى مائها الارضى وقرب من مياه الترع وزادت مياه الآبار وكانت نتيجة الزراعة أحسن .

وأغلب أراضى الحياض في الوجه القبلى تتركب من النوعين السابقين .

الثالث — والقسم الثالث أرض طينيـة رملية وهى موافقة جدا لزراعة الذرة الشامية والمحاصيل الجذرية وتكون خصبة جدا فى الاماكن التى يكون منسوبها مرتفعا عن منسوب ماء الترعة المجاورة أما اذا كان منخفضا ومنسوب ماء الترعة أعلا منه أثناء الشتاء والصيف فتكون اذ ذاك مستنقعا تتراكم على سطحه الاملاح بكثرة • ولمنع تلف هذا النوع يجب حفظ منسوب ماء الترعة أوطأ من منسوب الارض أثناء الشتاء والصيف •

وهذا النوع من الاراضى غالبا ما يشاهد بالقرب من الترع •

الرابع — والنوع الرابع أرض رملية تماما أو أرض حصوية وهى توجد في أماكن كثيرة فى الوجه البحرى وتكون حواجر الجبال بوادى النيل (الوجه القبلى) •

الاسماء العمومية لاقسام الاراضى الزراعية •

يطلق على الاراضى أسماء بالنسبة لطريقة ريها وموقعها من النيل وهى :

أولا — أراضى الحياض[1] أو الملق وهى الاراضى التى تغمرها مياه النيل في زمن الفيضان لمدة ٤٥ يوما تقريبا ولا يزرع فيها الا الزروع الشتوية كالقمح والفول والشعير والبرسيم والحلبة والعدس والجلبان وبذا تغل محصولا واحدا •

وفي الصيف تزرع فيها مساحات قليلة من الذرة القيظية والمقاتى على مياه الآبار والحسيان •

والرى بالحياض هو الطريقة الوحيدة لتقدم البلاد واسعادها •

ولا توجد حياض فى الوجه البحرى وعدد حياض الوجه القبلى كالآتى :

---

(١) منذ تم خزان اصوان قد صار تحويل ٤٥٠٫٠٠٠ فدان من رى حياض الى رى ترع ومساحة ارض الحياض الباقية بدون تحويل لغاية سنة ١٩١١ هى ٩٩٥٫٨٤٢ فدان •

(ا) البر الايسر من النيل وعددها ١٨٠
(ب) البر الايمن من النيل وعددها ٩٩
(ج) بمديرية الجيزة وعددها ٦

ثانيا — أراضى الترع الصيفية وهى الاراضى التى تروى ريا صيفيا وتغل محصولين في العام وهى كل أراضى الوجه البحرى وأراضى الفيوم وأراضى الحياض بالوجه لقبلى التى ابتدأ في تحويل ريها الى رى صيفى [٢] وهى عبارة عن سلسلة حياض مصر الوسطى الكائنة غرب النيل فى الجزء الشمالى من مديرية أسيوط وبنى سويف والجيزة ولم تترك الا منطقة ضيقة توجدغرب البحر اليوسفى بمديريةبنىسويف لتمنع رمال الصحراء التى تسفوها الرياح الشمالية الغربية من أن تغمر الاراضى وكذا جزء منها في شمال مديرية الجيزة .

ثالثا — أراضى حوش النبارى أو أراضى الحوش التى توجد بالحياض وهى أراض مرتفعة توجد بالحياض أو السواحل قد أقيم حولها جسور لوقايتها من الفيضان وتزرع ذرة وهى تروى بالطلمبات من النيل أو من الآبار التى توجد بالحياض .

رابعا — أراضى الجزائر — وهى عبارة عن الاراضى الواطئة المنحدرة الماسة على ساحلى النيل شرقا وغربا والارض المائلة المتدرجة الواقعة بالنيل أو الجزائر التى توجد فى وسط النيل .

خامسا — اراضى السواحل : وهى عبارة عن أراضى الجزائر المرتفعة والمجاورة لاراضى الجزائر المنخفضة أو أراضى العلو القريبة من النيل على طول امتداده .

سادسا — أراضى الحواجر : وهى الاراضى الماسة لحواف الجبال

(٢) ابتدئ بتحويل حياض أسيوط فى سنة ١٩٠١ وعددها ٤ وفى سنة ١٩٠٢ ابتدئ بتحويل حياض المنيا وعددها ١٣ وأول عام ١٩٠٤ ابتدئ بتحويل حياض بنى سويف وعددها ٦ وأول عام ١٩٠٧ ابتدئ بتحويل حياض الجيزة وعددها

سابعا — أراضى البرارى : وهى عبارة عن الاراضى المتسعة الواقعة في شمال مديرية الغربية وبرية بلبيس وغيرها •

ثامنا — أراضى الوديان : وهى الاراضى المنخفضة التى يبدأ الانحدار فيها على أقله من أطرافها ويزيد رويدا رويدا الى أن يصل الى منتهاه في وسطها مثل وادى الريان ووادى الطميلات •

مراتب أرض الزراعة وأسمائها :

تعرف الاراضى بجملة أسماء تبعا لطبيعة تربتها وقابليتها للزراعة من عدمه والمحصول الذى يزرع فيها وأكثر الاسماء تداولا في العرف الزراعى هى :

١ — أرض رواتب : وهى الاراضى التى تزرع من قديم الزمن ومعظم أراضى القطر هى أرض رواتب •

١ — أرض مستجدة : وهى الاراضى التى صار اصلاحها وزراعتها من عهد قريب وبتوالى زراعتها وخدمتها وتحسنها تصير «أرض رواتب» وأكثر هذه الاراضى توجد في شمال الدلتا وتعرف بالبرارى •

٣ — أرض متروك أو فساد أو موات : وهى الاراضى غير الصالحة للزراعة بسبب قلة المياه أو أى سبب آخر يمنع نمو الحاصلات فيها ومتى تم اصلاحها وزراعتها أعتبرت أرضا مستجدة وأكثر ما توجد الاراضى المتروكة في أطراف الدلتا ومديرية الفيوم وغرب مديرية البحيرة ونحوها •

٤ — أرض مستبحرة : وهى الاراضى التى غمرتها المياه ولها مصرف تتسرب اليه هذه المياه وتسبب عن ذلك عدم زراعتها كبعض أراضى وادى الطميلات •

٥ — أرض مليح أو سبخة : وهى الاراضى التى تزهرت وتراكمت فوق سطحها الاملاح المضرة بنمو المزروعات وتزرع أحيانا بعض المحاصيل كالدنيبة والارز لتساعد على اصلاحها ونمو الحاصلات فيها •

٦ — أرض خرس : وهى الاراضى التى لا يمكن زراعتها نظرا الى عدم انتظام سطحها ونمو الحلفاء فيها وغير ذلك من الموانع وتستعمل أحيانا مراعى للمواشى .

٧ — أرض وسخة : وهى الاراضى التى تنمو فيها بعض الحشائش كالنجيل والغاب ويصعب ازالتها واستئصالها فتنمو مع كل محصول يزرع فيها مشاركة له في غذائه ومائه وتكون سببا في ضعفه وقلة غلته .

٨ — أرض شراقى : وهى الاراضى التى لم يتيسر ريها نظرا الى ارتفاعها وقصر درجة فيضان النيل عن ريها .

٩ — أرض باق : وهى الاراضى التى كانت مزروعة محصولا بقوليا كالبرسيم والفول والعدس والحمص والترمس والجلبان .

١٠ — أرض شماه أو برايب أو بروبيه : وهى الاراضى التى تزرع محاصيل أخرى خلاف البقولية كالقمح والشعير والذرة والقطن والقصب .

١١ — أرض شق شمس : وهى الاراضى التى رويت ثم حرثت ثم تركت معرضة لتأثير الشمس والهواء والماء وغير ذلك .

الاطيان والملكية :

كانت الاطيان في زمن الفراعنة تخص الملوك والكهنة وقواد الجيش وكان كبار الفلاحين يستأجرونها من أصحابها ويستأجرون العمال لحرثها وزرعها وخدمتها بأجور طفيفة جدا . أما في زمن الفاتحين من فرس ويونان ورومان وعرب ومماليك فان مصر في جميع هذه الادوار كانت ملكا للدولة الفاتحة تتصرف في أراضيها كيف شاءت وتضرب عليها الضرائب بلا قيد أو نظام ثابت يرجع اليه حتى لقد كان بعض الاهالى يعدون أنفسهم مالكين ويدفعون الضرائب على ما يملكونه وهم في الحقيقة ليسوا الا واضعى يد يتمتعون بأملاكهم ما دامت الاحوال تقضى باغضاء الفاتحين عنهم .

ولما تولى الملك المغفور له محمد على باشا أبطل الالتزامات وعزم على نزع ملكيـة جميع الاراضى واستغلالها على نفقته ولكنه أبقى أطيان الاواسى لاكثر الملتزمين فى الوجه البحرى على شرط أن ينتفعوا بها مدى حياتهم • وبوفاتهـم تؤول للحكومة • وكانت بعض الاراضى الزراعية في مصر أوقافا خيرية تدير شؤونها بعض العلماء وكان جزء كبير جدا ملكا للمماليك أصحاب الشأن والنفوذ في البلاد وما بقى كان تحت يد عامة أفرد الامة • فاستعمل محمد على باشا مع كل طائفة من هؤلاء التهديد والوعيد حتى أصبح المالك الوحيد لاكثرها واستولى على أملاك المماليك في الوجه البحرى بعـد طردهم من ريف مصر الى صعيدها واستولى بعد ذلك على معظم الاراضى الموقوفة التى كانت تحت رعاية العلماء فجعل الوقف تحت رقابتـه من غير أن يحله • ثم أنه نزع بعض ملكية الاراضى التى كانت لبقية الافراد مدعيا حق التسلط على كل الاراضى لانه الحاكم النائب عن الخليفة المالك للارض بحكم الفتح الاسلامى •

وبذلك أصبح معظم أراضى القطر فى قبضة يده الا جزءا يسيرا كان في قبضة بعض العلماء والامراء واستخدام الفلاحين فى زراعة الارض فأصبحوا كالموالى • وكان العمدة يوزع الاراضى على الفلاحين بحسب اختيارهم فكان يعطى لكل منهم ٣ أو ٤ أفدنة أو ٥ أفدنة على الاكثر ليقوموا بزراعتها وفلاحتها ثم تجمع الضرائب على قدر ما يفلح كل من الارض وكان يعطى لكل شيخ قسما من الارض ينتفع به كان مقداره في الغالب ٤ أفدنة عن كل ٨٠٠ فدان من مجموع زمام البلد •

وظل الفلاح محروما من التمتع بحق امتلاك الاراضى الى زمن غير بعيد وذلك عند ما سن المغفور له سعيد باشا قانونه الشهير المختص بأرض مصر في عام ١٨٥٨ الذى به أصبح الفلاح لاول مرة المالك الحقيقى لما يفلح من الارض •

وفي سنة ١٨٥٩ قد أبيح للاوروبيين أن يشتروا أطيانا من الاطيان الخراجية التى تركها الاهالى لعدم مقدرتهم على زراعتها واداء أموالها وهى التى عرفت باسم متروك كما عرفت بقية الاطيان التى بقيت مع الاهالى باسم مرغوب وقد كان محظورا على الاوروبيين قبل هذا الوقت امتلاك أراض في القطر المصرى .

وتلا قانون سعيد باشا قانون المقابلة الذى وضعه اسماعيل باشا سنة ١٨٧١ .

وتلا قانون سعيد باشا الخاص بالاراضى وقانون المقابلة بالامر العالى الصادر فى سنة ١٨٩١ خاصا بحق امتلاك الفلاح للارض أو جزء منها بعد أن كانت من قبل ملكا للحكومة وواضعوا الايدى عليها لا يملكون الا منفعتها وبه أصبحت جميع الاطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة ملكا صريحا لاربابها أسوة بالاطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها .

الاطيان والملاك :

تقدر مساحة الاطيان (ما عدا الاطيان التى لا تدفع عنها ضرائب والتى تملكها الحكومة والموقوفة) بنحو ٥ر٤٥٧ر١٠٠فدان يملكها ١ر٥٩٥ر٤٠٠ من الملاك في سنة ١٩١٠ أما في سنة ١٩١٥ فبلغت ٥ر٤٦٣ر٨٠٠ فدان وعدد الملاك ١ر٠٣٩ر٢٠٠

وكان عدد الذين يمتلكون أقل من ٥ أفدنة في سنة ١٩١٠ هو ١ر٢٤٧ر٠٠٠ ومقدار ما يمتلكون ١ر٣٦٩ر٦١٢ ومتوسط مايمتلكه الفرد منهم ١ر١٠فدان من هؤلاء ٧٨٢ر٦٣٩مالك أو ٥٦ في المائة من مجموع ملاك القطر يمتلك الفرد منهم أقل من فدان ومتوسط ما يمتلكه ٠ر٤٦ من الفدان ومقدار ما يمتلكونه ٣٦٤ر٢٩٠ فدان .

وفي سنة ١٩١٥ زاد عدد صغار الملاك الذين يمتلكون أقل من ٥ أفدنة فصار ١ر٤٤٥ر٢٠٠ مالك ومقدار ما يمتلكونه ١ر٤٣٧ر٦٠٠ فدان ومتوسط ما يمتلكه الفرد منهم ٩٩ فى المائة من الفدان ولكن هذه الزيادة

كانت في جانب الذين يمتلكون فدانا واحدا فما دون ذلك فبلغ عددهم في سنة ١٩١٥ — ٤٦٩ر٩٧٣ مالكا أى بزيادة ٨٣٠ر١٩٠ مالكا فصارت المساحة المملوكة لهم ٣٠٨ر٤٢٢ فدان أى بزيادة ٠١٨ر٥٨ فدان ٠

وتبلغ نسبة الذين يملكون أقل من فدان ٦١ في المائة من مجموع ملاك القطر المصرى ومتوسط ما يمتلكه الفرد منهم نحو ٤٣ر٠ من الفدان ٠

وقد زاد أيضا ما للملاك الكبار فصار نصف الاراضى المملوكة تقريبا تحت يدهم أما متوسطو الملاك فقد قل عددهم وقلت مساحة ما يمتلكون قلة تدعو الى عدم الاطمئنان وقد تكون أسباب زيادة صغار الملاك بشرائهم للاراضى التى أصلحتها الشركات وباعتها لهم وقد يكون للتجزئة بطريق التوريث الشرعى بعض التأثير ٠ ومن أسباب زيادة الملاك الكبار تلك المسائح التى صار اصلاحها بواسطة الشركات العقارية الكبيرة للاراضى ٠

والزيادة في عدد صغار الملاك تدعو الى الارتياح ولكن النقص في متوسط مساحة ما يمتلكه الفرد منهم تدعو الى القلق وذلك لانه بتجزئة الاراضى تصل الى درجة لا تقوم معها المسائح الصغيرة مهما بلغ خصبها بأود عائلة ما ، هذا فضلا على أن تجزئة الاراضى الى قطع صغيرة مما يؤثر فى القيمة العقارية ومع كل فان صغار الملاك لا يفيدون التقدم الزراعى شيئا لانهم لا يملكون رؤوس الاموال أو يملكون القليل منها ولانهم لا يستطيعون استخدام الاساليب الحديثة واذا استخدموها أساءوا تطبيقها والانتفاع بها ٠

وهذا الامر يتفاقم لان ثلاثة أرباع ملاك القطر (عددا كبيرا من الملاك الكبار والمتوسطين) يؤجرون أطيانهم الى هذه الطبقة من الزراع أو الى صغار الزراع الذين لايملكون أرضا ما وهذا ليس في صالح الثروة الزراعية في بلد مثل مصر ثروتها في تربتها ويسر أهلها قائم على ما تنبته أرضها من المحاصيل ٠

وزيادة ما يملك المالك الصغير نقص فيما يملكه المالك المتوسط وفي هذا ضرر كبير على الثروة الزراعية لان متوسطى الملاك هم الذين يزرعون أرضهم لحسابهم ويراقبونها (يعملون في أرضهم بأنفسهم) وبأنفسهم يستطيعون استخدام الاساليب الحديثة استخداما حسنا نافعا فبهم ترقى الزراعة وتزداد غلة الارض وتجود .

وان انتقال الزراعة الى أيدى صغار الملاك مما يدعو الى أهمية الاخذ بالنظام التعاونى حتى يستطيع هؤلاء الزراع أن يتبعوا الاساليب التى يستخدمها كبار الزراع فى خدمة أراضيهم وحتى يكونوا من القوة بحيث يجنون الارباح التى تشجعهم على المثابرة في زراعة أراضيهم .

التقدير الأخير لوزارة الزراعة عن محصول القطن لعام ١٩٢٧

ف ١٣ ديسمبر الماضى أعلنت وزارة الزراعة ما يأتى :

الصنف	قطن غير محلوج		قطن محلوج	
	جملة المحصول	متوسط محصول الفدان	جملة المحصول	متوسط محصول الفدان
	قنطار	قنطار	قنطار	قنطار
سكلاريدس	٢٥٩٠٠٠٣	٣و٢٥	٢٥٢٠٣٣٢	٣و١٧
أصناف أخرى... ...	٣٣٠٢١٥٩	٤و٥٨	٣٥٢١١٦٧	٤و٨٩
الجملة	٥٨٩٣١٦٢	—	٦٠٤١٤٩٩	—
المتوسط ...	—	٣و٨٩	—	٣و٩٨